

النظام السياسي في باكستان

أ. م. د. فرح ضياء حسين

مريم عمران امان حسن

Farah@copolicy.uobaghdad.edu.iq

Mariam.aman2101m@copolicy.uobaghdad.edu.iq

جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية

الملخص

شهدت باكستان منذ البداية عدم الاستقرار السياسي وقد ترسخت هذه الحالة في الانقلابات العسكرية وتعاقب الحكومات المختلفة التي كانت عسكرية أحياناً ومدنية أحياناً أخرى، ومنذ استقلال باكستان عام ١٩٤٧م صدرت ثلاث دساتير في اعوام (١٩٥٦ ، ١٩٦٢ ، ١٩٧٣) وشهدت البلاد ثلاث حقبة من الاحكام العرفية وان قيام المؤسسات الثابتة من خلال نظام حكم، قادر على حل المشاكل الداخلية والخارجية هو الذي سيصل بالباكستان لحالة من الاستقرار السياسي، وان الانقلاب العسكري كان بداية لتطورات مهمة في باكستان أعادت تشكيل هيكل وبنية النظام السياسي الباكستاني وأعادت من جديد الصراع الحزبي، الذي كان موجوداً قبل الانقلاب العسكري عام ١٩٩٩م، وتبرز هنا اهمية معرفة اهم هذه القوى الفاعلة بهذه التطورات وما فرضته من تغييرات سياسية، سيكون لها اثر واضح على مستقبل البلاد بعد هذه المرحلة المهمة، وقد فشل النظام العسكري في إدارة البلاد مما اضطر الجنرال مشرف للاستقالة في عام ٢٠٠٨م، تحت ضغط القوى السياسية لتبدأ مرحلة جديدة للحكم المدني في باكستان التي تميزت بالتنافس الحزبي الشديد بين حزبي الشعب الباكستاني وحزب الرابطة الاسلامية.

الكلمات المفتاحية : النظام السياسي ، الصراع الحزبي ، الفيدرالية، باكستان .

Political system in Pakistan

Maryam Imran Aman Hassan

Assist prof. Farah Diaa Hussein

University of Baghdad/ College of Political Science

Abstract

From the beginning, Pakistan witnessed political instability, and this situation took root in military coups and the succession of various governments that were sometimes military and sometimes civilian. Since Pakistan's independence in 1947, three constitutions were issued in the years (1956 , 1962 ,1973). The country witnessed three eras of martial law. The establishment of stable institutions through a ruling system capable of resolving internal and external problems is what will bring Pakistan to a state of political stability, and the military coup was the beginning of important developments in Pakistan that reshaped the structure and structure of the Pakistani political system and



revived the partisan conflict that existed before the coup. The military regime in 1999 AD, and here highlights the importance of knowing the most important of these active forces in these developments and the political changes they imposed, which will have a clear impact on the future of the country after this important stage. The military regime failed to manage the country, which forced General Musharraf to resign in 2008 AD, under pressure. The political forces began a new phase of civil rule in Pakistan, which was characterized by intense partisan competition between the Pakistan People's Party and the Muslim League Party.

Keywords: political system, party conflict, federalism, Pakistan..

المقدمة

تنشأ الأنظمة الفيدرالية عادةً لأجل جمع وحدات كانت منفصلة بدولة جديدة أو لإعادة ترتيب دول كانت متوحدّة وتكون أحياناً كنتاجاً للعمليات، وقد تنقسم الدول بشكل عام من ناحية نظامها السياسي لدول مركزية وأخرى لامركزية وإن الفيدرالية تمثل أحد أنواع اللامركزية وأعلى مستوياتها كما أنها تمثل شكلاً جديداً لأنظمة الحكم بعد التغيير الذي طرأ على الأخيرة، منذ مطلع القرن الواحد والعشرين، وجاءت من هنا دراسة الفيدرالية في باكستان ومؤسساتها الدستورية وصلاحياتها وإن هذا بدوره يفتح مساراً للبحث عن نشأة دولة باكستان وبيان التجربة الأساسية لأنظمتها، وبعدها بيان أثر تطبيق الفيدرالية على دولة باكستان، فهل حققت التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بالتالي يضعنا إزاء دراسة لمستقبل الفيدرالية في باكستان وانعكاساتها على البنية الكلية لدولة باكستان.

أهمية البحث :

تأتي أهمية الدراسة أولاً من الأهداف التي تسعى إليها الفيدرالية باعتبارها نظام سياسي انشطر ازاءه التاريخ السياسي للدولة وقد تمثل بنمط اللامركزية السياسية/الفيدرالية، فهل نجح في باكستان من تحقيق التحول الديمقراطي والحد من النزاعات الانفصالية ليكون الحكم الأمثل لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والتنمية والتحول الديمقراطي أم العكس.

اشكالية البحث :

ماهي الصعوبات والمعوقات التي تواجه تطبيق النظام الفيدرالي في باكستان؟ إذ يذهب البعض الى الضعف في تطبيقها وآثارها السلبية على التركيبة الكلية للدولة مع عدم تحقيقها التحول الديمقراطي، والبعض الآخر يذهب الى عكس ذلك مما يستلزم دراسة لبيان تركيبة الدولة الباكستانية أولاً ثم بيان انعكاس هذا النظام وكيفية تجاوز مثالبه.

فرضية البحث :

بما ان باكستان من ضمن الدول التي اتبعت النظام الفيدرالي الاتحادي في دستوره، فهل يمكن تدعيم تجربته وانجاحها من خلال الاستفادة من بعض النماذج الدولية للفيدرالية وبغض النظر عن نجاحها أو إخفاقها، مع مراعاة الخصوصية للتجربة الفيدرالية الباكستانية.

منهجية البحث :

تم الاعتماد على مناهج التحليل العلمي الرئيسة في مناقشة موضوع الدراسة والمتمثلة بالمنهج الوصفي والمنهج التاريخي

المحور الأول : تعريف مصطلح الفيدرالية

١ - تعريف عام للمصطلح

يرى بعض الباحثين ان الفيدرالية من المصطلحات الفضفاضة بسبب الصعوبة في وضع تعريف لها بشكل واضح (سليمان ٢٠٢١ ، ١٨)، و هي مصطلح ذو أصل لاتيني و التي تعني المعاهدة أو الاتفاق (السامرائي ٢٠١٦ ، ٦) ، و إن الفيدرالية تعني (خريسان ٢٠١٥ ، ١٨٣) ، في تعريفها العام بأنها شكل من اشكال الحكم تتقاسم السلطة فيه، و تشاركها الحكومة المركزية " الفيدرالية أو القومية " (عبد الله ٢٠١٦ ، ١٥٠) ، و بإمكاننا إيراد بعض التعريفات بهذا الخصوص و كما يلي : الفيدرالية هي (نظام حكم تتحد فيه الولايات و تتخلى عن بعض سلطاتها لسلطة مركزية) (الزيدي ٢٠١٩ ، ٤٦) ، و تعني ايضا الفيدرالية في معناها التقليدي (التحالف)و(الاتحاد) مع الابتعاد عن مفاهيم (الاستقلال)و(الانفصال)،وبهذا المعنى فهي تتفق الى حد كبير مع المفهوم الحالي للفيدرالية ،اذ يمكن القول بأنه لم يحصل أي تطور أو تغير أو تعديل جذري فيما يتعلق بالمعنى الفيدرالي القديم والمعنى الحديث للفيدرالية ،باستثناء التطور الجذري الذي حصل في هذا المعنى خلال الحكم الاسلامي (ندي ٢٠٠٢ ، ٣٩) .

وعرف ويليم رايجر الفيدرالية بأنها تنظيم سياسي يقوم بتقسيم أنشطة الحكومة بين مجموعتين (إقليمية ومركزية)ولكل منهما نشاطاته التي يختص باتخاذ القرارات النهائية فيها ،ويتبين من هذا التعريف ان رايجر فهم الفيدرالية بأنها ظاهرة سياسية يخلقها السياسيون الذين يتخذون بصورة عقلانية قراراً بتشكيل هذا النوع من المنظومات السياسية (شاكر ٢٠٢١ ، ٤٨) .

٢ - الفيدرالية و الفيدراليات المركبة

الفيدرالية و اللامركزية



تتوزع مفهوم اللامركزية وفق تنوع الكتاب والباحثين السياسيين والتيارات التابعين لها وبالرغم من هذا التنوع ظل هذا المفهوم يُشير الى تقاسم وظائف الدولة بين الحكومة المركزية والاقاليم المتمثلة بالحكومات المحلية، اذ تأخذ الحكومة المركزية على عاتقها مهمة سد كافة احتياجات ومتطلبات فئات المجتمع في مختلف المجالات ولكافة اقاليم الدولة في الوقت الذي تتخذ فيه المجالس المحلية مهمة سد الحاجات المحلية ودعم التنمية لمنطقة معينة (العزوي ٢٠٢١ ، ٨١)، وهناك الكثير من التعريفات للامركزية اهمها : "درجة عدم تركيز السلطة ،اي تفتيتها وتوزيعها بين الاشخاص والمستويات الادارية المختلفة في المنظمة أو على مستوى الدولة (عبد الوهاب ٢٠٠٩ ، ١٣) .

واللامركزية نوعان:

أ - اللامركزية السياسية : وهي صفة الانظمة الفيدرالية*التي تشمل تقسيم السلطات الثلاث على كافة الاصعدة(وهذه الصورة نجدها في الدولة الاتحادية التي يكون فيها النظام فدرالي)وتشمل ايضاً اتساع في القاعدة القيادية التي تتوافق طردياً مع مرتبة الديمقراطية في الدولة الاتحادية، لا سيما عندما تكون هذه الدولة تملك مساحة واسعة فضلاً عن عدد سكانها الكبير ،على خلاف المركزية السياسية للدولة التي تكون فيها القيادات متمركزة في العاصمة بالتالي تكون بعيدة عن الاقاليم (مصطفى ١٩٩٠ ، ٢١) .

كما ان اللامركزية السياسية تعني وضع دستوري قائم على توزيع مختلف الاختصاصات الحكومية والتي تشمل (التشريعية والتنفيذية والقضائية) بين الحكومات الاتحادية والكانتونات وتبدأ هذه الوحدات بمباشرة سيادتها المحلية من خلال اقامة البرلمان وخلق حكومة وسن التشريعات، وتهدف اللامركزية السياسية الى ان يمتلك مواطنيها أو ممثليها سلطة واسعة في عملية صنع القرار بمرحلتى التخطيط والتنفيذ (عبد الله ٢٠١٨ ، ١٦١) ، ومفهوم اللامركزية السياسية قائم على اساس ان الممثلين المنتخبين بشكل مباشر على المستوى المحلي اكثر قدرة للتواصل والتعاون مع الدوائر الانتخابية لتلبية طلباتها واحتياجاتهم (احمد ٢٠١٣ ، ٧) .

ب - والمستوى الآخر للامركزية هي اللامركزية الإدارية والتي تُعد صورة من صور الإدارة، إذ لا يمكن تصورها أو قيامها إلا بكفالة الدولة المركزية وتحت رقابتها، واللامركزية الإدارية هي توزيع السلطات الإدارية بين الحكومة المركزية وبين هيئات تمثيلية محلية والتي تبشر اختصاصاتها تحت رقابة الحكومة المركزية ،وبذلك يقوم الى جانب الدولة عدد من الاشخاص المعنوية والمتمثلة بالمجالس البلدية والمحلية لكل منها كيانه القانوني المستقل وذمته المالية الخاصة كذلك موظفوه المستقلون عن موظفي الحكومة في العاصمة والاقاليم (صابر ١٩٦٣) .

واللامركزية الإدارية هي نوع من الاستقلالية الإدارية التي تتمتع بها بعض اجهزة الدولة، وتبرز على وجه الخصوص في مجال إدارة الخدمات العامة كالماء والكهرباء والهاتف، واستقلال هذه الإدارات ليس استقلالاً سياسياً بل إدارياً بحتاً ،فنتشكل شركات عامة ومؤسسات تتمتع بالشخصية المعنوية وبما تتطوي عليه من استقلالية إدارية



ومالية وكيان (حياوي ٢٠٠٧ ، ٢٦-٢٧) ، واللامركزية الإدارية تعني وحدة التشريع و ثنائية التنفيذ (عبد الله ٢٠١٨ ، ٥٢) .

المحور الثاني : طبيعة تطبيق الفيدرالية في باكستان

أولا / التطورات السياسية الداخلية في باكستان

عاد الحكم الديمقراطي لباكستان ،بعد الانتخابات التي جرت في عام ١٩٧٢م وقد استمرت حكومة بوتو حتى عام ١٩٧٧م وفي العام نفسه قامت انتخابات فاز فيها الشعب الباكستان بـ (١٥٥) من مجموع (٢٠٠) مقعد ف انتخابات عام ١٩٧٧م ، ورفضها التحالف الوطني الباكستان الذي يتكون من تسعة احزاب ورفع شعار إعادة الانتخابات فأن ذلك ادى الى تفاقم الاضطرابات واعمال العنف التي انتشرت في اكثر المدن الباكستانية (علي ١٩٨٦ ، ٥-٦) ، فبعد الاستيلاء على السلطة من قبل ضياء الحق واعتقاله علي بوتو ومحاكمته ثم اعدامه قام بفرض الاحكام العرفية وحل الجمعية الوطنية والمجالس التشريعية والاقليمية ، ثم اقال حكومات الاقاليم وشكل بدلاً منها مجلس عسكري من قادة الاسلحة الثلاثة تحت رئاسته ، و اعلن عن قرب اجراء الانتخابات وهذا الاجراء الذي لم يتحقق حتى عام ١٩٨٥م بسبب تأجيله اكثر من مرة لمواعيد الانتخابات (الحديثي ١٩٨٦) ، و بعد مقتل ضياء الحق عام ١٩٨٨م كانت هناك توقعات كبيرة بأن باكستان ستعرف اخيرا نهج الحكم الديمقراطي (كوردونير ٢٠٠٣ ، ٣٩) .

اولا:الانتخابات المحلية الباكستانية

قامت اول انتخابات للحكومات المحلية و كانت على خمس مراحل من (٣٠ كانون الاول عام ٢٠٠٠ م حتى ٥ تموز عام ٢٠٠١ م) ، وان لكل حكومة محلية ثلاث مستويات : " مجلس الاتحاد " في المستوى الادنى ، و مجلس " المقاطعة الفرعية " و " مجلس المقاطعة " ، و قد يرأس المقاطعة ناظم " ما يعادل المحافظ " (مشرف ٢٠٠٧) ، وبدأت انتخابات مجالس الحكم المحلي الجديدة بالفعل في (كانون الاول ٢٠٠٠ م) و قد تم الانتهاء منها بنهاية المطاف في (ايلول ٢٠٠١ م) (Mezera 2010) ، والنظام الجديد يهدف الى التحول السياسي (السلطات الادارية و المالية) من المستويات العليا الى المستويات الادنى ، بهدف تقريب الحكومات من المواطنين العاديين من أجل قدر أكبر من المسائلة و كذلك فهم أفضل لاحتياجات الناس و تفضيلاتهم ، كما ان النظام الجديد يدعو الى تمكين الناس على مستوى القاعدة الشعبية و توفير عدالة ميسورة التكلفة و سريعة ، فضلا عن الاستقلال المالي و تمكين الناس لكي يكون لهم دور هادف في تشكيل مصيرهم (Anjum 2002) .



أ- الانتخابات العامة ٢٠٠٢

أقرت المحكمة العليا بالإجماع (انقلاب تشرين الاول ١٩٩٩م) وقد منحت الرئيس مشرف (سلطة تنفيذية وتشريعية) وإن سلطته كانت ملزمة بشرط إكمال انتقال باكستان الى حكم مدني ديمقراطي خلال ٣ سنوات ابتداء من (١٢ تشرين الاول ١٩٩٩ م) و في (١٤ اب ٢٠٠١ م) اعلنت الحكومة في البداية انه من المقرر ان يتم اجراء الانتخابات بين (١ و ١١ تشرين الاول ٢٠٠٢ م) مع التأكيد على السماح للأحزاب السياسية من المشاركة في الانتخابات ، و ادعى الرئيس مشرف بأن الانتخابات يمكن أن تعيد الديمقراطية و أن تقود البلاد نحو سياسة جديدة تكون خالية من الفساد وسوء السلوك السياسي و العنف (Sheer 2002).

وهناك العديد من القواعد التي وضعها النظام العسكري لتعزيز هذه الممارسة السياسية ، و من أبرزها (Rabbani 2016) :

- ١- أن يكون عمر الناخب ١٨ عامًا ، بدلا من ٢١ عامًا.
- ٢- العمل على بناء هيكل الهيئات المحلية و تسهيل النظام من خلال توفير و ضمان المساعدة المالية للهيئات المحلية.
- ٣- السماح للذكور و الإناث من التمثيل في المجالس الاتحادية و القروية.
- ٤- تخويل حكومة المنطقة صلاحيات كاملة.
- ٥- إدماج الهيكل الريفي - الحضري في مستوى التحصيل من أجل تحقيق هدف الغاء الانقسام الريفي الحضري.

ب- الانتخابات المحلية عام ٢٠٠٥

في آب ٢٠٠٥ جرت في باكستان انتخابات على مستوى البلديات وكانت على مرحلتين في (١١٠ مقاطعة) وإن المسؤولين من حزب الشعب الباكستاني المعارض قد اشتكوا لأن الرئيس مشرف ينتهك مدونة قواعد السلوك عن طريق حث الناخبين على الإدلاء بأصواتهم لصالح المرشحين الذين تفضلهم رابطة المسلمين الباكستانية الحاكمة وقد قضت المحكمة العليا الباكستانية بأن المرشحين الذين حصلوا على تعليم ديني غير مؤهلين للترشح في الانتخابات البلدية اذا لم يدرسوا اللغة الانجليزية والدراسات الباكستانية، وتم نشر عشرات الالاف من القوات لأغراض امنية ورغم ذلك قتل عشرات من الباكستانيين واصيب حوالي (١٠٠٠ جندي) في العنف المرتبط بالاستطلاعات في مختلف انحاء البلاد، وحفزت ادعاءات تزوير الاصوات كذلك منع النساء من مراكز الاقتراع في مقاطعة فرونتير احزاب المعارضة الرئيسية (العلمانية والاسلامية) الى اصدار دعوة مشتركة للأضراب الوطني والاحتجاج على (الاستيلاء العسكري) للرئيس مشرف و (السلوك الدكتاتوري) و (التزوير الصارخ) (2005 Kronstadt)، و إن



تزوير الحكومة العسكرية الباكستانية للانتخابات المحلية هو لإضعاف أحزاب المعارضة السائدة ، كذلك تمهيد الطريق لمؤيديها من أجل السيطرة على الانتخابات البرلمانية المقبلة (٢٥).

ميثاق الديمقراطية ٢٠٠٦

جرى التوقيع على بناء الجسر الهام و الاتفاقية التاريخية التي عرفت بـ (ميثاق الديمقراطية) في لندن في (ايار ٢٠٠٦م) بين قيادة حزبين سياسيين رئيسيين في باكستان ، و قدم لهم مجلس النواب ٢٠٠٦ م إطار عمل أو مسار عمل ، من أجل المزيد من المشاركات السياسية في التاريخ السياسي لباكستان ، و قد عبرت قيادة الحزبين السياسيين عن مسؤوليتها عن طريق هذا الاتفاق كما وضعت توجهاً ملموساً نحو دولة " اتحادية ديمقراطية " ، و قرروا ان الممثلين المنتخبين هم فقط الذين لهم الحق في الحكم لأجل المصلحة الأكبر لشعب باكستان ، و بالرغم من ان الحزبين كانا مختلفين ايديولوجيا عن بعضهما البعض لكن قررا مراعاة التسامح و الاحترام بين بعضهما البعض و ذلك من اجل المصلحة الأكبر للدولة ، و ان هدف الميثاق كان وضع حد لحكم الجنرال مشرف ، و إعلاء الديمقراطية (Ali 2006) .

ثانيا :الانتخابات العامة في باكستان ٢٠٠٨ ونتائجها

وفي اطار الجهود المبذولة من قبل الحكومة، لفرض الامن خلال الانتخابات قامت الحكومة بنشر ما لا يقل عن (نصف مليون) من قوات الجيش والامن للمحافظة على الامن والاستقرار اثناء سير العملية الانتخابية، لكنها فشلت بتحقيق ذلك في بعض المناطق ،فقد قتل ما لا يقل عن (٢٢ شخصاً)، وجرح ما لا يقل عن (١٠٠ آخرين) في هجمات على مراكز انتخابية في مختلف اقاليم البلاد ،وتم تأجيل الانتخابات في عدة مناطق بسبب التوتر الامني (علاي ٢٠٠٩ ، ١٠) .

ونتائج الانتخابات (Majed 2022) اشارت الى ان حزبا المعارضة الرئيسان حزب الشعب الباكستاني وحزب الرابطة الاسلامية "جناح نواز" تصدرا النتائج ،لكن لم يحصل أيأ منهما على الاكثرية لكي يتولى الحكم وحده ،إذ حصل الاول على (١٢١ مقعداً)، وحصل الثاني على (٩١ مقعداً)، فيما حصل حزب الرابطة الاسلامية "جناح قائد اعظم" المؤيد للرئيس مشرف على (٣٨ مقعداً)، من اصل مقاعد البرلمان البالغة (٣٤٢ مقعداً)، وقد شكلت البيئة التي سبقت الانتخابات بعد وفاة بينظير بوتو تصالح الحزبين (حزب الشعب الباكستاني وحزب الرابطة الاسلامية)، وكانت رسالة واضحة لمشرف بأنه سيكون خارج المشهد السياسي وذلك لان كلا الحزبين قد حصلا على أغلبية الثلثين في الجمعية الوطنية (Khan 2008).



ثالثاً: التطورات التي ظهرت عقب إعلان نتيجة الانتخابات العامة

١- تشكيل الحكومة:

اعلن حزب الشعب الباكستاني عن ترشيح رئيس البرلمان السابق (يوسف رضا جيلاني) لشغل منصب رئيس الوزراء ،وان جيلاني ترأس البرلمان الباكستاني في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٦م- عند ولاية السيدة بينظير بوتو الثانية السلطة كرئيس للبرلمان وبعد الانتهاء من التصويت في الجمعية الوطنية تم انتخاب جيلاني في (٢٤ آذار ٢٠٠٨م) رئيساً للوزراء بعد حصوله على (٢٦٤ صوتاً)، بينما حصل منافسه (تشودري برويز) من حزب الرابطة الاسلامية جناح قائد اعظم على (٤٢ صوتاً) من اصل (٣٤٢ صوتاً)، وقد اعلنت (فهميدة ميرزا) رئيسة جلسة البرلمان عن فوز يوسف رضا جيلاني بأغلبية اصوات البرلمان (الحسيني ٢٠٢٢ ، ١٦١).

٢- الانتخابات الرئاسية

بعد الانتهاء من الانتخابات العامة وفوز المعارضة فيها بدأت بعدها مرحلة مهمة في الحياة السياسية الباكستانية ،إذ اتفق زعماء الائتلاف الحاكم على مسألة تقليص سلطات رئيس الجمهورية وتحويلها لرئيس الوزراء ، واعلن الرئيس مشرف الاستقالة من منصبه في (١٦ آب ٢٠٠٨م) تجنباً لقيام الحكومة بمساءلته بهدف عزله، وقد اعلنت لجنة الانتخابات الرئاسية ان-السادس من ايلول- من العام نفسه هو الموعد المقرر للانتخابات الرئاسية لانتخاب رئيس جديد للبلاد ،كما حددت اللجنة موعد (٢٦ آب) من (عام ٢٠٠٨م) هو آخر موعد لقبول اسماء المرشحين في الانتخابات الرئاسية في البلاد ،ووفقاً لبعض الادبيات ،جاء قرار مشرف بعد التوصل لصفقة عن طريق الجيش الباكستاني والولايات المتحدة، والتي تضمن عدم توجيه أية اتهامات جنائية له (عبد الفتاح ٢٠٠٨ ، ١٢١) .

رابعاً : انعكاسات تطبيق الفيدرالية على النظام الباكستاني

اولاً : الانعكاسات الاجتماعية :

١- الفقر

ان الفقر يمثل مشكلة عالمية وظاهرة اجتماعية معقدة ويكون متعدد الواجه ،والفقر ليس مجرد الحرمان من الموارد النقدية، بل عدم وجود العديد من الحريات الاساسية والتي تتمثل بـ التحرر من الجوع والموت قبل النضج، كذلك الامية والظروف المعيشية السيئة والتهميش الاجتماعي والعوز ، وان الاستراتيجية الفعالة للحد من الفقر تتطلب



تحديد السكان، الذين يعانون بنفس الوقت من الحرمان المتعدد، خاصة اذا كان بالإمكان تعزيز هذا الفقر بشكل متبادل ببساطة عن طريق إتاحة الموارد للناس للخروج من الفقر (Naveed 2016).

كما يلاحظ ايضاً، بأن الفقراء يحاولون التحضر بشكل اسرع بالمقارنة مع جميع السكان، وعملية التحضر هذه تؤدي الى ظهور الفقر الحضري، والفقر الحضري يختلف عن الفقر الريفي، من حيث حدوثه وجوانبه (الاقتصادية والديمقراطية والسياسية)، ويمكن السيطرة على الفقر الحضري عن طريق تطوير فهم واضح لطبيعته وحجمه وكثافته (Awan 2015)، والحكومات الفيدرالية وكذلك المقاطعات اظهرت مستوى غير مسبوق، بشأن الالتزام بالتحويلات النقدية وغيرها من البرامج، والتي تستهدف خاصة الفقراء والضعفاء، وكان "برنامج بينظير" لدعم الدخل التابع للحكومة الفيدرالية محمي بموجب القانون، والذي اصبح اول برنامج تحويل نقدي مستهدف، وصل الى ٧% من كل الاسر، ومن السابق لأوانه القول بأن الحماية الاجتماعية في باكستان قد اصبحت اخيراً نقطة انطلاق، لان المسار المستقبلي للسياسة العامة قد يتعرض للاضطرابات السياسية، وبرزت الحماية الاجتماعية باعتبارها "شاغلاً سياسياً وسياسياً مركزياً"، في باكستان في عام ٢٠٠٨ (Gazder 2011).

٢- الأمية

مشكلة اجتماعية وتسببها عوامل عديدة، مثل الفقر وزواج الاطفال وارتفاع معدلات النمو السكاني وبطء النمو الاقتصادي والضعف في نظام التعليم ونقص مهارات التدريس الجيدة عند المعلمين، وان امية الاناث اعلى جداً مقارنة بالذكور، والآباء الفقراء ذوي الدخل المنخفض يواجهون صعوبة في دفع الرسوم المدرسية، ويضطرون للاختيار بين توفير الضروريات الاساسية، مثل المأوى والطعام والملابس أو اخذ الاطفال الى المدرسة (Javed 2021).

وقد تعهدت حكومة باكستان بزيادة معدلات محو الامية، كذلك ضمان التعليم الإلزامي، على مستوى القاعدة الشعبية، إلا انه لم يتم تحقيق جميع هذه الالتزامات على الاطلاق، والاسباب الرئيسية للإهمال وضعف الاداء لبرامج التعليم الابتدائي، هو تقديم الحكومة مبالغ كبيرة لأجل تمويل برامج المنح الدراسية والمنح لمؤسسات التعليم العالي، بينما تُرك إدارة التعليم الابتدائي للمناطق المحلية كذلك المقاطعات والسلطات الحكومية الفيدرالية (Muhammad 2016).

٣ - البطالة



تعد البطالة قضية سياسية واجتماعية في مختلف انحاء العالم، واحدى المشاكل الكبيرة والحيوية في (البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة)، كما انها مشكلة مستمرة تواجه جميع البلدان المتقدمة صناعياً، وكذلك البلدان الفقيرة، والبطالة تحدث عندما يكون الناس بدون وظائف (Arslan 2014)، فضلا عن ذلك، فإن البطالة تؤدي الى حالات الانتحار والجرائم في المجتمع، كما ان البطالة تعد مشكلة اجتماعية واقتصادية ناشئة في باكستان، والاسباب المؤدية لارتفاع معدل البطالة هي النقص في التعليم، والنقص في رأس المال، والنقص في المهارات المناسبة، والفقر، فضلا عن، الارتفاع في معدل النمو السكاني في باكستان، وعدم توفر فرص العمل، وانعدام الرغبة في العمل بمعدل الاجور السائد يعد السبب الرئيسي للبطالة الضخمة، في البلاد والذي له تأثير حاسم على "الوضع الاجتماعي والاقتصادي" للأمة (Ahmad 2016).

ثانياً: التحديات الاقتصادية التي تواجهها باكستان

يواجه الاقتصاد الباكستاني تحديات عديدة بسبب عوامل مختلفة ومنها انخفاض قيمة العملة المرتفعة وعدم الاستقرار السياسي وسياسات صندوق النقد الدولي الصارمة كذلك الصراعات بين الاحزاب السياسية، وادت هذه التحديات لوضع البلاد، على شفا التخلف عن السداد، وعدم قدرتها للحصول على القروض، من الدول المجاورة أو الاجنبية، وان الارتفاع في معدل التضخم خاصة في اسعار المواد الغذائية وفي اسعار البنزين ادى الى زيادة مستويات الفقر، بالتالي يجعل من الصعب على الكثير من الباكستانيين تحمل تكاليف "الضرورات الاساسية"، ثم ادى ذلك لانخفاض مستوى المعيشة للعديد من المواطنين، والذي حد من حصولهم على الرعاية الصحية والخدمات الاساسية الاخرى والتعليم (Khalid 2023, 34).

ثالثاً: الانعكاسات السياسية :

استمرت العملية (عزيز، وبتول حسين علوان ٢٠١٩، ٤٣٣)، السياسية في باكستان على مدى السنوات العشر الماضية، مع وجود اتجاهات تشجع للإيمان بالديمقراطية، إذ اكملت حكومتان ديمقراطيتان فترة ولايتهما البالغة (٥ سنوات) بالرغم من فقدانها رئيسين للوزراء خلال هذه الفترة، وعلى الرغم من المستوى العالي من مزاعم الظلم والتزوير في الانتخابات العامة عام ٢٠١٨م، من قبل كل الاحزاب السياسية تقريباً على مختلف المستويات فقد اعطت الاحزاب السياسية ايضاً الفرصة لحركة الانصاف الباكستانية لتشكيل الحكومة مع مواصلة عملية الديمقراطية في البلاد، انه نضج القادة السياسيين الذين يؤمنوا بالعملية الديمقراطية في باكستان، وقد اعطى دور وسائل التواصل الاجتماعي زخماً "للتنشئة الاجتماعية السياسية" على المستوى الشعبي في باكستان، ولعبت وسائل الاعلام الالكترونية والمطبوعة دور مهم لتوعية جماهير البلاد، وان مشاركة الشباب والنساء تعد من اهم التطورات في باكستان والذي



من شأنه ان يعزز المؤسسات في البلاد ايضاً، والانتخابات "النزيهة والشفافة" هي القادرة وحدها على تعزيز العملية الديمقراطية في باكستان (Islam 2019).

رابعاً : الانعكاسات الأمنية : (Majeed 2022) .

١-الامن الداخلي

الامن الداخلي هو المصدر لقوة الدولة مما يؤثر بشكل مباشر على العلاقات الخارجية للدولة واقتصادها واستقرارها السياسي وقوتها العسكرية، ومعنوياتها الوطنية وقيمها الاجتماعية، وعلى العكس من ذلك، ان الدولة المعرضة للخطر على المستوى فأنها معرضة لخطر التفكك بشكل كبير، وان التاريخ حافل بمثل هذه الدول، وباكستان تمر حالياً بأسوأ فترة في تاريخها، إذ تواجه الكثير من التحديات الداخلية والخارجية والتي تمس طيف امنها القومي، ويحتاج كل بلد لمتغير اجتماعي واقتصادي قوي وقابل للحياة، ومستدام لتحقيق النمو، والامن الداخلي يتطلب تسخير وتنسيق مختلف عناصر القوة الوطنية لتحقيق النتائج المطلوبة ولا يمكن لأي اداة واحدة ان تتجح، لذا فأن العملية السياسية المدعومة بهياكل السلطة الفعالة التي تكملها المبادرات الاقتصادية، والتعاون بين "اللاعبين الإقليميين والدوليين" العاملين في المنطقة هي الحل الامثل للامنة الحالية، استناداً للتحديات المعاصرة التي تواجهها باكستان (Hussian 2019).

٢-التحديات الخارجية لباكستان

ان التهديدات الخارجية لباكستان ترتبط عموماً بالعدو التقليدي الهند لكن التفكير الاضافي بشأن باكستان يقع بين الهند وافغانستان، وتواجه باكستان مخاطر ذات ثلاث اوضاع (الهند وافغانستان والتهديد الناشئ من الارهاب الذي يهدد الامن الداخلي والخارجي للبلاد) ومع ذلك، فقد ادت الهجمات العشوائية، ونمو التشدد الاحتياطي الخارجي لزيادة المخاطر الامنية على الامن الوطني الباكستاني، وهذه الصعوبات التي تشع من "المخزون العسكري والغرض العقائدي للأعداء المحتملين" تحتوي على مخاطر عسكرية خارجية، وقضايا امنية داخلية، وسط هذا الوقت من التقدم العلمي والابتكاري، ولا تشع التهديدات حقاً من الجيران، وان احد الوجوهات الرئيسية للنهج الباكستاني البعيد قد يتلخص بتحسين علاقاتها مع الهند (Malik 2021)، و أفغانستان.

-التنافس الباكستاني مع جارتها الهند



وهو تنافس مستمر بشكل اساسي، وعلى مدى اكثر من سبعة عقود منذ تقسيم "الهند البريطانية" عام ١٩٤٧م، وهو صراع لا هوادة فيه، إذ خاضت الدولتان اربع حروب وكان آخرها اشتباكاً استمر "١٤ اسبوعاً عام ١٩٩٩م" وهو الاول على الاطلاق بين قوتين مسلحتين نووياً، وحسب ما ورد، قد حدثت عمليات توغل قصيرة ومحدودة من خلال الحدود المدمجة بالسلاح في عامي (٢٠١٦ و ٢٠١٩) وتقع مطالبات باكستان بالأراضي المتنازع عليها في ولاية (جامو وكشمير الاميرية السابقة في قلب الخلاف الثنائي) وسعت اسلام آباد منذ فترة طويلة لإثارة قضية حقوق الكشميريين على المستوى الدولي وهي تفضل "حق تقرير المصير للسكان" الذين يشكلون اغلبيّة ساحقة من المسلمين، بوادي كشمير الذي تسيطر عليه الهند ويعد بؤرة صراع انفصالي طويل الامد ، والهند ترفض اي مفاوضات سلام ثنائية رفيعة المستوى، في غياب تحرك باكستاني حاسم ضد "المسلحين المناهضين للهند داخل باكستان" ويبدو ان الجماعات الارهابية المناهضة للهند مثل (عسكر الطيبة) والمسؤولة عن الهجوم الارهابي الذي دام اياماً على مومباي في عام ٢٠٠٨م، و (جيش محمد) المسؤول عن التفجير الانتحاري المميت في عام ٢٠١٩م في بولواما، تواصل العمل عن طريق بعض الحسابات مدعومة من عناصر الدولة الباكستانية (Alan 2023).

-العلاقة بين باكستان و افغانستان

واصبحت الحدود بين افغانستان وباكستان بمثابة صراع مستمر، ليس لهذين البلدين فقط، بل ايضاً للقوى الإقليمية، وتعيش الكثير من الجماعات والقبائل الارهابية على طول الحدود، وان معظمهم من الاشخاص الذين ينتمون لجماعة البشتون العرقية ويعد البشتون عنصراً اساسياً لفهم العلاقات الحالية بين (افغانستان وباكستان) إذ لديهم الرغبة في انشاء دولة مستقلة جديدة، وهذه الرغبة تحظى بدعم من الدول مثل افغانستان والهند والتي قد تعارضها باكستان بشدة، ومن ناحية اخرى، ومن منظور واقعي، ان وجود افغانستان الضعيفة والتابعة امر ضروري "لأمن باكستان" لأنها وجدت في طالبان حليفاً قوياً من اجل تحقيق اهدافها الإقليمية ضد الهند الى جانب ابقاء افغانستان بدائرة نفوذها، علاوة على ذلك، يجب تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه (حكومة عمران خان) المعتدلة الجديدة، للبحث عن تقارب حقيقي مع (الهند وافغانستان) لتغيير المسار الجيوسياسي في المنطقة (Moreno 2020, 6)، قد عانت باكستان من موجة منهكة من "الموجات الارهابية" كان معظمها من قبل حركة طالبان باكستان بالتالي اضطرت باكستان لاطلاق عملية عسكرية على نطاق واسع في عام ٢٠١٤م، تسمى (زرب العزب) في المناطق القبلية بدءاً من شمال وزيرستان، وبغضون سنوات قليلة تم تطهير معظم المناطق القبلية من "ملاذات المسلحين" وان كان ذلك بتكلفة بشرية ومالية هائلة، والذي ادى في النهاية الى دمج المناطق القبلية مع مقاطعة (خيبور بختونخوا) بالتالي حرمان المسلحين، من المناطق غير الخاضعة للحكم من السيطرة على "المناطق القبلية"



وان اللحظة الحاسمة الثالثة والاحدث قد حدثت في عام ٢٠١٨م، عندما قررت الولايات المتحدة من متابعة عملية السلام للمصالحة مع طالبان بعد "ثمانية عشر عاماً" من القتال العنيف (Baqai 2021).

- الإرهاب

انضمت باكستان للحرب على الارهاب في (أيلول ٢٠٠١م) ومنذ ذلك الحين واجهت العديد من التحديات بعد الانضمام لهذه الحرب على الارهاب واصبح الوضع الامني في البلاد اسوأ في غضون سنوات قليلة، لذا اضطرت القوات العسكرية لبدء عدة عمليات داخل اراضيها ومحاربة شعبها، من اجل القضاء على تهديد الارهاب، وان الحرب على الارهاب اثرت بشكل كبير على النمو الاقتصادي، والبنية السياسية والاجتماعية للبلاد، إذ ادى الهجوم على "مركز التجارة العالمي والبنتاغون" الى تقسيم العالم الى مؤيدين ومعارضين للولايات المتحدة، كما تواجه باكستان الشريك الداعم للولايات المتحدة المزيد من "التبعات الامنية السلبية اكثر من الايجابية"، وقد تطور الوضع الامني في باكستان واستمر في التدهور يوماً بعد يوم وليس بإمكان باكستان علاج خطر الارهاب بالقوة، ولتحقيق الرخاء في باكستان فيجب على الحكومة ان تتبنى مثل هذه الاستراتيجية، لتكسب قلوب وعقول مواطنيها، ومع ذلك، يجب على الحكومة التركيز على العوامل المسؤولة عن "اشعال الارهاب" في البلاد ومحاولة حل المشاكل للجماهير الفقيرة ، والارهاب في باكستان تحول الى حدث كبير ومدمر للغاية، وارتفع عدد الوفيات الناجمة عن الهجمات الارهابية الى (٣٣١٨ في عام ٢٠٠٩م)، وبعد (١١ ايلول) هاجمت الولايات المتحدة افغانستان واصبحت باكستان "الحليف الاول" للولايات المتحدة والحكومة الباكستانية تدعم الولايات المتحدة بشكل كامل (Malik 2019) .

الخاتمة

ساهمت عوامل كثيرة في جعل باكستان دولة غير مستقرة، إذ فشلت النخبة السياسية بتشكيل هوية وطنية ثابتة والقدرة على توحيد الامة، وقد بقي الموضوع الاهم : هل باكستان دولة اسلامية أم انها دولة للمسلمين، والتي فيها مكان للأديان الاخرى والاقليات الاثنية؟ وليست باكستان دولة ديمقراطية كما تصورها مؤسسها محمد علي جناح، وعرف الجيش الهوية الوطنية الباكستانية، تحديداً في ضوء اهمية البلاد كدولة أمن قومي وفي حالة عدم ثقة دائمة تجاه الهند لكن النخبة السياسية في السلطة لم تحاول تحدي هذا التعريف الذاتي المنعزل بشكل جدي بتقديم سياسات بديلة مثل الارتقاء بحسن الجوار، وانهاء دعم المتشددین الاسلاميين وتوفير التعليم والارتقاء بالتنمية الاقتصادية وغيرها، ويبقى الانقسام الباكستاني الدائم هو بعدم قدرة جماعاتها الاثنية على ايجاد توازن سياسي فعال فيما بينها مع فشل النظام الباكستاني واحزابه وجيشه في مساعدتهم على القيام بذلك.

ومن خلال ما تقدم يمكننا الوقوف على العديد من الاستنتاجات وعلى النحو الآتي:



- ١- لقد سيطرت العلاقة المدنية - العسكرية على تاريخ باكستان، إذ اقصى ثلاث حكام عسكريين من اصل اربع من السلطة تحت ظل غضب شعبي و تزامنا مع هذا فقد حدثت ازمة دستورية وضعف اقتصادي وتزايد في الانقسام الاثني.
- ٢-و بعد كل إسقاط للحكم العسكري تعود العملية الديمقراطية، وبعد عقد من الحكم العسكري تكون الحكومات المدنية ضعيفة وفاسدة وتنتظر سقوطها فقط في ايدي انقلاب عسكري قادم.
- ٣- عجزت الحكومات المحلية من اكمال مدتها القانونية قبل ان تقصى لتجري انتخابات عامة اخرى وكل حاكم عسكري اقصى لعدم قدرته على اعادة انتخابه لولاية ثانية كحاكم مدني وليس لأنه رئيس عسكري.
- ٤-الازمة السياسية التي ظهرت قبل استقالة الرئيس برويز مشرف اعطت المتطرفين الوقت والمساحة لتوسيع منطقة العمليات.
- ٥-إن فرصة الحكم المدني اليوم افضل مع ابتعاد العسكريين عن السياسة، وترك المجال السياسي للسياسيين.

المصادر باللغة العربية :

- ١- سليمان ، رفيق . ٢٠٢١ . الفيدرالية و مشكلاتها التطبيقية في العالم المعاصر (الامارات العربية المتحدة و العراق / اقليم كوردستان) . الطبعة الاولى . برلين : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية .
- ٢- السامرائي ، مصعب سلمان احمد . ٢٠١٦ . " النظام الفدرالي واثره على الوحدة المجتمعية نظرة فقهية معاصرة " . مجلة كلية العلوم الاسلامية . عدد : ٤٦ . ص ٦ .
- ٣- خريسان ، باسم علي . ٢٠١٥ . "الفيدرالية المالية : دراسة في المفهوم والنماذج" . مجلة كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد . عدد : ٤٩ . ص ١٨٣ .
- ٤- عبد ، ابتسام محمد . ٢٠١٦ . " الفيدرالية واشكالية العلاقة بين المركز والاقليم في العراق " . مجلة كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد . عدد : ٥١ . ص ١٥٠ .
- ٥- الزيدي ، وليد كاصد . ٢٠١٩ . الفيدرالية : دراسة في المصطلح والمفهوم والنظرية . الطبعة الاولى . النجف : المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية .
- ٦- ندي ، محمد هماوة . ٢٠٠٢ . الفيدرالية والديمقراطية للعراق دراسة تأصيلية سياسية وقانونية . الطبعة الاولى . اربيل : دار ثاراس للطباعة والنشر .
- ٧- شاكر ، فرح . ٢٠٢١ . النظام الفدرالي في العراق النشأة والاداء والاهمية . ترجمة : علي الحارس . الطبعة الاولى . بيروت : مركز الرافدين للحوار .
- ٨- العزوي ، دهام محمد . ٢٠٢١ . اللامركزية ومعوقات التنمية المحلية في العراق . الطبعة الاولى . العراق : مركز الرافدين للحوار .



- ٩- عبد الوهاب ، سمير محمد . ٢٠٠٩ . اللامركزية والحكم المحلي بين النظرية والتطبيق . جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .
- ١٠- مصطفى ، مسعود احمد . ١٩٩٠ . اقاليم الدول الاسلامية بين اللامركزية السياسية و اللامركزية الادارية . الاسكندرية : الهيئة العامة للكتاب .
- ١١- عبد الله ، بدرية صالح . ٢٠١٨ . " اللامركزية في العراق بعد عام ٢٠٠٥ " . مجلة دراسات دولية . عدد : ٧٤ . ص ١٦١ .
- ١٢- احمد ، عبد الجبار . ٢٠١٣ . الفدرالية واللامركزية في العراق . بغداد : مؤسسة فريدريش ايبرت .
- ١٣- صابر ، محي الدين . ١٩٦٣ . الحكم المحلي وتنمية المجتمع في الدول النامية . مركز تنمية المجتمع في العالم .
- ١٤- حياوي ، نبيل عبد الرحمن . ٢٠٠٧ . اللامركزية والفيدرالية . الطبعة الثالثة . بغداد : المكتبة القانونية .
- ١٥- عبد الله ، عبد الجبار احمد ، و كاظم علي مهدي . ٢٠١٨ . " الثقافة السياسية كأداة تحليلية تجربة اللامركزية الادارية في العراق " . مجلة كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد . عدد : ٥٦ . ص ٥٢ .
- ١٦- علي ، محمد جواد . ١٩٨٦ . مستقبل نظام الحكم في باكستان . معهد الدراسات الافريقية والاسيوية . بغداد .
- ١٧- الحديثي ، هاني الياس خضر . ١٩٨٦ . النظام السياسي في باكستان .
- ١٨- كوردونيل ، ايزابيل . ٢٠٠٣ . النظام العسكري والسياسي في باكستان . ترجمة : عبد الله جمعة الحاج . ابو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .
- ١٩- مشرف ، برويز . ٢٠٠٧ . على خط النار : منكرات الرئيس الباكستاني . الطبعة الاولى . بيروت : شركة المطبوعات للنشر والتوزيع .
- ٢٠- علاي ، ستار جبار . ٢٠٠٩ . " التطورات السياسية في باكستان بعد الانتخابات العامة ٢٠٠٨ " . مجلة دراسات دولية - مركز الدراسات الاستراتيجية . عدد : ٤٠ . ص ١٠ .
- ٢١- محمد ، هبة الحسيني . ٢٠٢٢ . باكستان التحول الديمقراطي والعلاقات المدنية والعسكرية . الطبعة الاولى . القاهرة : المركز العربي للنشر والتوزيع .
- ٢٢- عزيز ، احمد عدنان ، وبتول حسين علوان . ٢٠١٩ . " التعددية والتسامح واثرا في تعزيز بناء المجتمع . مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية . عدد : ٢ . ص ٤٣٣ .
- ٢٣- محمد ، زيدون سلمان . ٢٠٢١ . " الباكستان : من اخطر بؤر التطرف الارهابية دراسة في النشأة والمحددات والعوامل " . مجلة العلوم السياسية - جامعة بغداد . عدد : ٦٢ . ص ٧ .

المصادر باللغة الانكليزية : -

- 1- Mezzra , Marco . 2010 . The political Economy of State building The Pakistan Case Study.
- 2- Anjum, Zulqarnen Hussien . 2002 .[tator pakistan]. Pakistan Development .
- 3- Sher , Sunni . 2002 . Pakistan Election of 2002 .
- 4- Rabbini , Ikram . 2016 .[alelaqat albakstaneah]. Pakistan Affair's .
- 5- Alan , K . 2005 . Report for Pakistan's Domestic Political .
- 6- Crisis Group Asia Report , 2005 .



- 7- Muhhamed , Muhsin Ali . 2006 . " The Charter of Democracy(2006)and the Way Forward" .
Journal of Indian Studies .
- 8- Majeed , Muntier Hammed . 2022 . " Political structure and The Administration of Political
System In Iraq " . *Cuestiones Políticas Journal* .
- 9- Suleiman, Rafiq. 2021. Federalism and its practical problems in the contemporary world (United
Arab Emirates and Iraq / Kurdistan Region). First edition. Berlin: Arab Democratic Center for
Strategic Studies.
- 10- Al-Samarrai, Musab Salman Ahmed. 2016. "The federal system and its impact on societal unity:
a contemporary jurisprudential perspective." *Journal of the College of Islamic Sciences*. Number:
46. p. 6.
- 11- Khurasan, Bassem Ali. 2015. "Fiscal Federalism: A Study of the Concept and Models." *Journal
of the College of Political Science - University of Baghdad*. Number: 49. p. 183.
- 12- Abd, Ibtisam Muhammad. 2016. "Federalism and the problematic relationship between the center
and the region in Iraq." *Journal of the College of Political Science - University of Baghdad*.
Number: 51. p. 150.
- 13- Al-Zaidi, Walid Kased. 2019. *Federalism: a study of the term, concept and theory*. First edition.
Najaf: Islamic Center for Strategic Studies.
- 14- Nada, Muhammad Hamawa. 2002. *Federalism and democracy in Iraq: a fundamental political
and legal study*. First edition. Erbil: Aaras Printing and Publishing House.
- 15- Shaker, Farah. 2021. *The federal system in Iraq: its origins, performance, and importance*.
Translated by: Ali Al-Haris. First edition. Beirut: Al-Rafidain Center for Dialogue.
- 16- Al-Azzawi, Daham Muhammad. 2021. *Decentralization and obstacles to local development in
Iraq*. First edition. Iraq: Al-Rafidain Center for Dialogue.
- 17- Abdel Wahab, Samir Muhammad. 2009. *Decentralization and local government between theory
and practice*. Cairo University: Faculty of Economics and Political Science.
- 18- Mustafa, Masoud Ahmed. 1990. *Regions of Islamic countries between political decentralization
and administrative decentralization*. Alexandria: General Book Authority.
- 19- Abdullah, Badriya Saleh. 2018. "Decentralization in Iraq after 2005." *Journal of International
Studies*. Number: 74. p. 161.
- 20- Ahmed, Abdul Jabbar. 2013. *Federalism and decentralization in Iraq*. Baghdad: Friedrich-Ebert-
Stiftung.
- 21- Saber, Mohieddin. 1963. *Local governance and community development in developing countries*.
Center for Community Development in the World.

-
- 22- Hayawi, Nabil Abdel Rahman. 2007. *Decentralization and federalism*. Third edition. Baghdad: The Legal Library.
- 23- Abdullah, Abdul-Jabbar Ahmed, and Kazem Ali Mahdi. 2018. "Political culture as a tool for analyzing the experience of administrative decentralization in Iraq." *Journal of the College of Political Science - University of Baghdad*. Number: 56. p. 52.
- 24- Ali, Muhammad Jawad. 1986. *The future of the government system in Pakistan*. Institute of African and Asian Studies. Baghdad .
- 25- Al-Hadithi, Hani Elias Khadr. 1986. *The political system in Pakistan*.
- 26- Cordonel, Isabelle. 2003. *The military and political system in Pakistan*. Translated by: Abdullah Juma Al-Hajj. Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research.
- 27- Musharraf, Parvez. 2007. *In the Line of Fire: Memoirs of the President of Pakistan*. First edition. Beirut: Publications Company for Publishing and Distribution.
- 28- Ali, Star Jabbar. 2009. "Political developments in Pakistan after the 2008 general elections." *Journal of International Studies - Center for Strategic Studies*. Number: 40. p. 10.
- 29- Muhammad, Heba Al-Husseini. 2022. *Pakistan's democratic transition and civil-military relations*. First edition. Cairo: Arab Center for Publishing and Distribution.
- 30- Aziz, Ahmed Adnan, and Batoul Hussein Alwan. 2019. "Pluralism and tolerance and their impact on enhancing community building." *Journal of Humanities and Social Sciences*. Issue: 2. p. 433.
- 31- Muhammad, Zaidoun Salman. 2021. "Pakistan: One of the most dangerous hotbeds of terrorist extremism, a study of its origins, determinants, and factors." *Journal of Political Science - University of Baghdad*. Number: 62. p. 7.
- 32- Muntasser , M.H . 2022 . "State-Bulding and Ethnic Pluralism in Iraq After 2003 ".104 . No : 1 . 110-130 .
- 33- Hameed , Muntasser Majeed . 2022 . " Political Structure and the Administration of Political System in Iraq (post – isis) . ' . *Cuestiones politcas Journal*. 37 . No: 65 . p 346-361.
- 34- Hameed , Muntasser Majeed . 2022 . " Hybrid Regimes : An Overview " . *IPRI Journal* 22 . No:1. P 1-24 .